موجز قضيّة
أغسطس 2024

MIDDLE EAST COUNCIL
ON GLOBAL AFFAIRS

مفارقة الثقة في المؤسّسة العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ياسمينة أبو الزهور وطارق يوسف

النقاط الرئيسية

الثقة في القوات المسلّحة عالية بشكل مدهش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

على الرغم من تورّط المؤسسة العسكرية في الانقلابات والصراعات والتدخّلات السياسية والانتهاكات التجاوزات الاقتصادية في المنطقة، إلّا أنّ المواطنين الذين شملهم الاستطلاع بغالبيتهم أعربوا عن ثقتهم العالية في الجيش أكثر منها بكثير في المؤسسات الوطنية الأخرى.

الثقة في القوات المسلّحة تعكس خيبة الأمل في السياسة والحاجة إلى الاستقرار

يعكس تصنيف القوات المسلّحة في مرتبة عالية، بالإضافة إلى غياب الثقة الشعبية في البرلمانات والحكومات، إلى نوعٍ من الإجهاد تجاه إشكالية الحوكمة. وفي الوقت نفسه، تشير الثقة الكبيرة في الجيوش في صفوف أولئك الذين يشعرون بالأمان إلى اعتبار المؤسّسة العسكرية على أنّها قوة ضامنة للاستقرار.

السلامة والأيديولوجيا والعوامل الاقتصادية تفسّر ثقة الشعوب في القوات المسلّحة

إلى جانب السلامة الشخصية، تؤدّي الأيديولوجيا دوراً مهماً، حيث يُظهر المحافظون مستويات عالية من الثقة فيما يُظهر الإسلاميون مستويات أقل. بالإضافة إلى ذلك، تنعكس الثقة في المؤسسات السياسية والانتماء إلى الطبقات الإجتماعية الدنيا إيجابياً على الثقة في الجيش، على الرغم من اختلاف ذلك مع اختلاف نوع النظام.

القوات المسلّحة تحظى بثقة أنصار الديمقراطية

تشير هذه النتيجة المفاجئة في البلدان التي يقودها المدنيون إلى أنّ الكثيرين لا يرَون تعارضاً بين الثقة في الجيش ودعم الديمقراطية. ويتّسق ذلك مع الدعم المتزايد لسلطة تنفيذية قوية في صفوف مواطني المنطقة في وجه تدهور الأداء الحكومي والنتائج الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاح

القوات المسلّحة

الثقة العامة

الرأي العام

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الانقلابات

المؤسسات السياسية

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية © 2024

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسّسة مستقلة غير ربحية تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية، الدوحة، مقرّاً لها. يُعرب مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية عن امتنانه للدعم المالي الذي تمنحه الجهات الداعمة له والتي تولي أهمّية لاستقلالية البحوث فيه. وتعود التحليات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا الإصدار وغيره من إصدارات مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية لمؤلّفها (أو مؤلّفيها) ولا تعكس بالضرورة الآراء ووجهات النظر التي تعتمدها المؤسسة أو إدارتها أو الجهات المانحة لها أو الباحثين الآخرين فيها والجهات التابعة لها.

صورة الغلاف: أشخاص يقفون أمام دبابة عسكرية، في 21 يناير 2011، في تونس العاصمة. (وكالة الصحافة الفرنسية)

المقدّمة

تشهد المؤسسة العسكرية نهضةً حول العالم في الوقت الذي تزداد فيه ثقة المواطنين في القوات المسلّحة – حتى في المناطق التي شهدت تاريخاً من التدخّل العسكري أو الهيمنة العسكرية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتمتّع النخب العسكرية بقدر كبير من السلطة السياسية والاقتصادية، أظهرت استطلاعات للرأي بين العامين 2021 و2022 أنّ نحو 70 في المئة من المواطنين الذين شاركوا فيها لديهم ثقة كبيرة في القوات المسلّحة.[1] وتتجاوز هذه النسبة مستويات الثقة في المسؤولين المنتخَبين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

لقد أثبتت الأحداث مجدداً مركزيّة القوات المسلّحة في السياسة واستقرار الأنظمة في أعقاب الانتفاضات العربية والتطورات اللاحقة. في الواقع، حدّد دعم الجيش للمرحلة الانتقالية أو الوضع الراهن معالمَ مسار الأحداث في الكثير من البلدان.[2] ففي تونس مثلاً، أدّى قرار قيادة الجيش بعدم دعم الرئيس زين العابدين بن علي إلى الإطاحة به. وفي الوقت نفسه، سهّل التزامها بالسلطة المدنية بعد العام 2011 لعملية انتقالية سلسة نسبياً. أمّا في سوريا، فقد ساهم ولاء الجيش السوري لنظام الرئيس بشار الأسد سبباً في إشعال حرب أهلية وحشية استمرّت لأكثر من عقد من الزمن وأسفرت عن دمار شامل وأزمات إنسانية. ونتيجة لذلك، أصبحت جيوش منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قلب مناقشات السياسات والتغطية الإعلامية. وقد تمحور هذا الخطاب بصورة أساسية حول دور النخب العسكرية في السياسة،[3] في حين أولِي القليل من الاهتمام للشعوب وللثقة العالية المتناقضة التي تضعها في هذه المؤسسة مبهمة المعالم.[4]

> في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أظهرت استطلاعات للرأي بين العامين 2021 و2022 أنّ نحو 70 في المئة من المواطنين الذين شاركوا فيها لديهم ثقة كبيرة في القوات المسلّحة.

يقدّم موجز القضية هذا تحليلاً لبيانات استطلاعات الرأي للتعمّق في العلاقات بين المؤسّسة العسكرية والمجتمع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبدأ بدراسة دور الجيش في العصر الحديث، مع التركيز على أنماط التدخّل السياسي والاقتصادي. ثم يستكشف البيانات المتعلّقة بالثقة في القوات المسلّحة في تسعة بلدان في المنطقة، ويحدّد الخصائص التي تجعل المواطنين يثقون فيها أكثر أو أقل. وبناءً على هذه النتائج، يقدّم الموجز وجهات نظر حول الديناميات الأوسع للحوكمة والاستقرار والمشاعر العامة في المنطقة.

لماذا تُعتبَر الثقة في الجيش أمراً مفاجئاً؟

من المفاجئ أن تكون الثقة في الجيش عالية، لا سيّما وأنّ تاريخ الجيوش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مليئ بالانقلابات على الحكومات، وعرقلة التحوّلات، وقمع المواطنين، والانتهاكات الاقتصادية. لقد شوّهت الممارسات القمعية المظلمة سمعة الجيش في المنطقة حيث نُشر الجنود بشكل متكرّر لقمع الاحتجاجات الشعبية. على سبيل المثال، في خلال انتفاضات العام 2011 والحرب الأهلية اللاحقة في سوريا، ارتكبت القوات العسكرية انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون والتعذيب.[5] وفي السودان، وبعد الإطاحة بالرئيس عمر البشير في العام 2019، نُشر عناصر الجيش لتفريق المتظاهرين المؤيّدين للديمقراطية، ما أسفر عن أعمال عنف ووقوع إصابات وضحايا.[6] أمّا في العراق، فقد قام الجنود بقمع المتظاهرين بوحشية في خلال انتفاضة الشيعة والانتفاضة الكردية في العام 1991، ما أدّى إلى سقوط ضحايا ونزوح على نطاق واسع.[7]

المواطنون ليسوا وحدهم عرضة للخطر، بل الحكومات على حدّ سواء. فقد قامت فصائل عسكرية في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بانقلاب واحد على الأقل منذ العام 1945 (انظر الرسم البياني 1).[8] وقد أدّت هذه الأحداث إلى زعزعة استقرار الحكومات وقوّضت الجهود الرامية إلى إقامة أنظمة حكم ديمقراطية في المنطقة. حدث عدد من الانقلابات بعد وقت قصير من حصول الدول على استقلالها، ما أدّى إلى إنشاء أنظمة عسكرية حكمت لعقود. وتشمل الأمثلة البارزة على ذلك الإطاحة بالنظام الملكي المصري في العام 1952 على يد حركة الضباط الأحرار، وانقلاب العام 1963 الذي قام به حزب البعث في سوريا، وثورة الفاتح في العام 1969 التي قادها معمر القذافي في ليبيا.[9]

وأطاحت انقلابات أخرى بالحكم الديمقراطي، كما حدث في السودان في العامين 1969 و1989.[10] وأوقفت هذه الأحداث التقدّم الديمقراطي وأطالت السلطوية وخلق اضطرابات في جميع أنحاء البلاد لا تزال مستمرّة حتى يومنا هذا. حتى الانقلابات الفاشلة في المنطقة كان لها تداعيات كبيرة. على سبيل المثال، أدّى انقلابان فاشلان في المغرب في أوائل السبعينيات إلى العقود الأكثر قمعاً في حكم الملك الحسن الثاني،[11] فيما تسبّبت محاولات إنقلاب متعدّدة ضد القذافي في العام 1975 إلى تبنّي إستراتيجية تهميش الجيش[12] استمرّت لعقود.

الرسم البياني 1: الانقلابات ومحاولات الانقلاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 1945 و2022

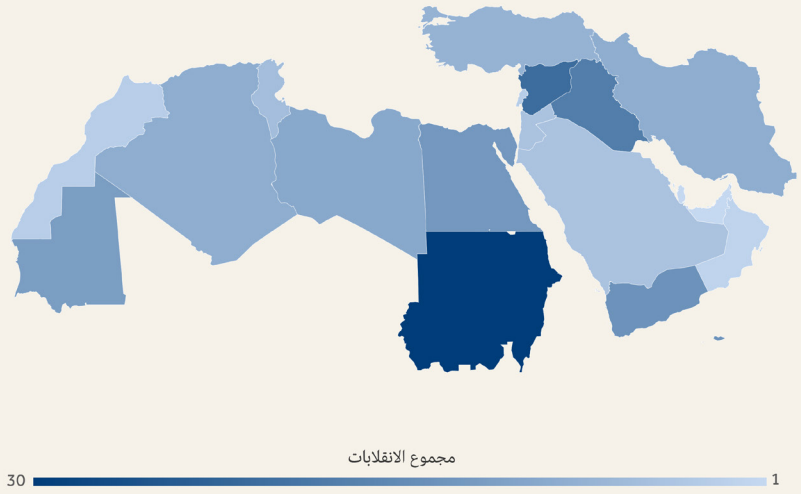

المصدر: أعدّ المؤلّفان هذه الخريطة باستخدام بيانات من مركز كلاين للبحوث الاجتماعية المتقدمة، "Coup d'État Project".[13]

ملاحظة: يوضح الرسم البياني 1 عدد محاولات الانقلابات والتآمرات والانقلابات الناجحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من العام 1945 إلى العام 2022. ويستثني الأحداث التي قادتها قوى أجنبية.

وكثيراً ما تدخّل قادة عسكريون في السياسة من خلال عرقلة العمليات السياسية ودعم الأنظمة المتنازع عليها. ففي السودان، عرقل القادة العسكريون عملية الانتقال السياسي في العام 2021، ما أدّى إلى حرب أهلية وصراع مسلّح مستمرّ.[14] وعلى نحو مماثل، أوقفت قيادة الجيش الجزائري ثورة استمرّت لسنوات في العام 2019 ودعمت رئاسة عبد المجيد تبون.[15] وقبل عقود من ذلك، ألغى الجيش الانتخابات الحرّة التي كان من المقرّر أن تودي بحزب إسلامي إلى السلطة، ما تسبّب بحرب أهلية استمرّت لعقد من الزمن.[16] وفي مصر، استلم القادة العسكريون السلطة في العام 2013 بعد الإطاحة بأوّل رئيس منتخَب ديمقراطياً، وما زالوا في السلطة حتى اليوم.[17]

وبعيداً عن السياسة، يمكن القول إنّ النخب العسكرية قد مكّنت الفساد والمحسوبية في مختلف البلدان واستفادت منها.[18] ففي مصر، على سبيل المثال، أنشأ الجيش إمبراطورية اقتصادية كبيرة تضمّ قطاعات متعدّدة مثل البناء والتصنيع والزراعة والسلع الاستهلاكية.[19] وتيسّر هذا الأثر الاقتصادي من خلال شبكة واسعة من الشركات والمؤسسات التي تتلقّى معاملة تفضيلية وعقوداً حكومية، ما يمنحها ميزة تنافسية على الشركات الخاصة. وتستفيد النخب العسكرية الجزائرية من الاقتصاد الريعي من خلال التفاوض مع الشخصيات السياسية والإدارية. ونتيجة لذلك، فهي تتلقّى معاملة تفضيلية في المشاريع العقارية، والالتزامات الضريبية، والإجراءات البيروقراطية.

بالإضافة إلى ذلك، تشير التقارير إلى أنّ الجهات الفاعلة العسكرية تستفيد من عمليات التهريب في المناطق الحدودية، وتحديداً تلك التي لا تستطيع وكالات إنفاذ القانون الوصول إليها.[20]

ويمكن أن تترتّب تداعياتٌ كارثية على تدخّل الجهات الفاعلة العسكرية بالاقتصاد. ففي ليبيا ما بعد العام 2014، تنافست ميليشيات قوية ومجموعات مسلّحة وفصائل عسكرية من أجل السيطرة على موارد الدولة، بما في ذلك البنية التحتية النفطية والمعابر الحدودية ومسالك التهريب.[21] وقد أدّت عسكرة الاقتصاد هذه إلى اشتداد المنافسة على الموارد، والسلوك الريعي، واستغلال الموارد الطبيعية في ليبيا لتحقيق مكاسب مالية. ونتيجة لذلك، تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي، وتعرقلت الجهود المبذولة لإنعاش الاقتصاد، وغرقت البلاد في اضطرابات سياسية.

ما حجم الثقة في القوات المسلّحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

على الرغم من التاريخ المضطرب للتدخّل العسكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تكشف استطلاعات للرأي أجراها الباروميتر العربي بين 2021 و2022 أنّ الجيش يحظى بثقة كبيرة بين المواطنين. بالفعل، فقد أعرب أكثر من 70 في المئة من المواطنين الذين شملهم الاستطلاع عن ثقتهم

الرسم البياني 2: مستويات الثقة العالية والمتوسطة في القوات المسلّحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 2011 و2022

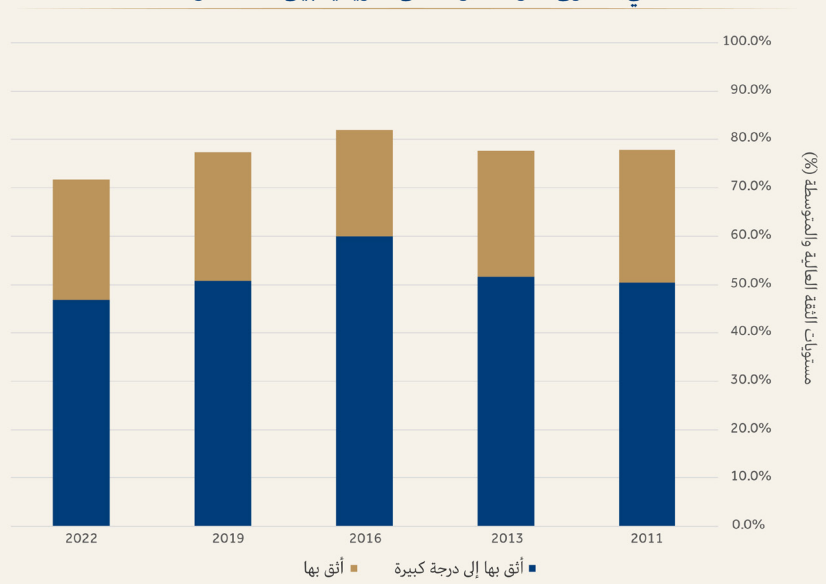

المصدر: أعدّ المؤلّفان هذا الرسم البياني باستخدام بيانات البارومتر العربي، الموجة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة.[22]

ملاحظة: شملت الموجات عدداً من الدول دون سواها.

الكبيرة في القوات المسلّحة. واستمرّ ذلك على مرّ السنين. ففي الفترة الممتدة ما بين العامين 2011 و2022، تراوحت نسب الثقة العامة المعتدلة والعالية في الجيش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 71 في المئة و81 في المئة في المتوسط (انظر الرسم البياني 2).

تختلف مستويات الثقة في القوات المسلّحة بحسب البلدان. وفي المتوسّط بين عامي 2011 و2022، تراوحت هذه المعدّلات من 92 في المئة في تونس مقابل 47 في المئة في ليبيا (انظر الرسم البياني 3). ومع ذلك، حتى في ليبيا، أعرب جزء كبير من السكان عن ثقتهم الكبيرة في القوات المسلّحة. على سبيل المثال، في الجزء الشرقي من البلاد، أشار 87 في المئة من المواطنين الذين شملهم الاستطلاع إلى أنّه يمكن الثقة بالجيش بشكل هائل أو كبير في العام 2019 (مقابل 60 في المئة في الجنوب وحوالي 57 في المئة في الغرب).[23] علاوة على ذلك، في جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شملها الاستطلاع، بما في ذلك ليبيا، تحظى القوات المسلّحة بثقة أكبر بكثير من معظم المؤسّسات الوطنية مثل الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني (انظر الرسم البياني 4).[i] في الواقع، وعند مقارنة الثقة في القوات المسلّحة بالثقة في المؤسّسة التي احتلّت المرتبة التالية – في هذه الحالة، المجتمع المدني في معظم البلدان، باستثناء مصر – فإنّ الفارق لصالح القوات المسلّحة يتراوح من 61 نقطة مئوية في لبنان إلى 19 نقطة مئوية في السودان.

المعادلة العامة: من يثق بالجيش ولماذا؟

ما الذي يفسّر مستويات الثقة العالية التي يضعها مواطنو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في القوات المسلّحة؟[ii] حدّد بحثنا عدداً من العوامل من شأنها أن تؤثّر في احتمالية ثقة مواطني المنطقة بقواتهم المسلّحة استناداً إلى دراسات حول العلاقات المدنية العسكرية والثقة المؤسّسية وأدبيات الاقتصاد السياسي المتنامية حول دور الجيوش في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.[26] وتشمل هذه العوامل السلامة الشخصية، والطبقة الاجتماعية، والمحافظة السياسية، والتوجه الإسلامي، والثقة في المؤسّسات، والمواقف تجاه الديمقراطية.[27]

i. يقارن الرسم البياني 4 ما بين الثقة في الجيش والمؤسّسات الأخرى في العام 2019؛ ويتّضح نمط مماثل على مرّ السنين.

ii. نعتمد على نتائج ورقة العمل المقدّمة في مركز ممدوحة س. بوبست للسلام والعدالة (Mamdouha S. Bobst Center for Peace and Justice) بجامعة برينستون في العام 2024 والاجتماعات السنوية لجمعية العلوم السياسية الأمريكية (American Political Science Association) والرابطة الدولية للعلوم السياسية (International Political Science Association) وجمعية دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية (Middle East Studies Association) في العام 2023: ياسمينا أبو الزهور، مايكل روبنز، طارق م. يوسف، "ما الذي يحفّز ثقة الشعوب في الجيش؟ أدلّة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". ورقة عمل الاجتماع والمعرض السنوي الـ119 لجمعية العلوم السياسية الأمريكية، لوس أنجلوس، كاليفورنيا، من 31 أغسطس إلى 3 سبتمبر 2023.

الرسم البياني 3: متوسّط مستويات الثقة العامة في القوات المسلّحة في مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين 2011 و2022

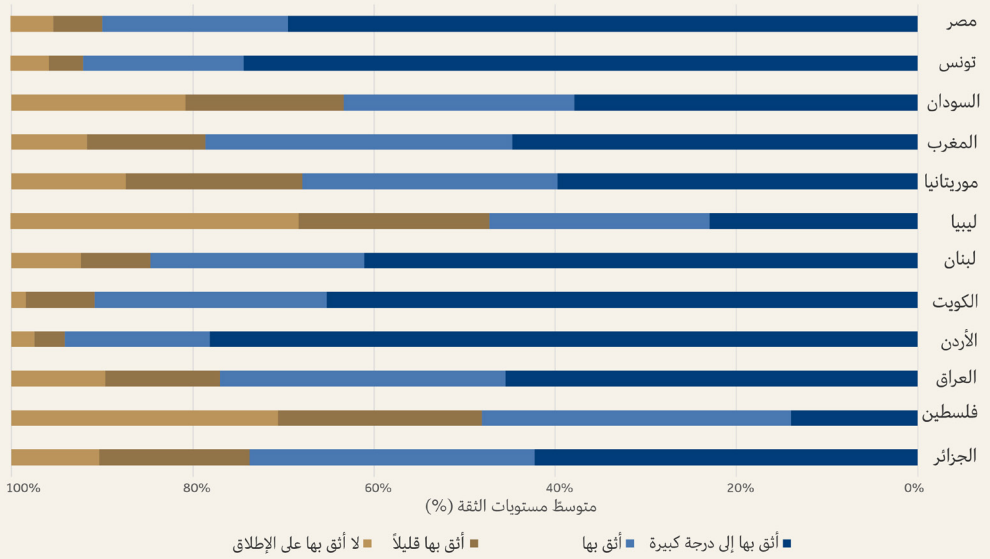

المصدر: أعدّ المؤلّفان هذا الرسم البياني باستخدام بيانات الباروميتر العربي، الموجة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسابعة.[24]

الرسم البياني 4: نسبة الثقة العالية والمتوسّطة في القوات المسلّحة مقارنة بالمؤسسات الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2019)

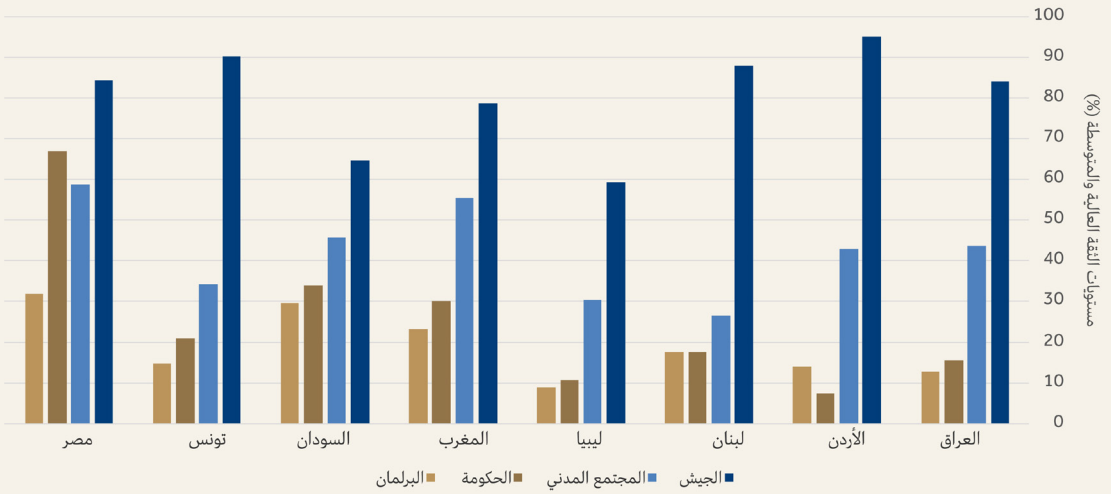

المصدر: أعدّ المؤلّفان هذا الرسم البياني باستخدام بيانات الباروميتر العربي، الموجة الخامسة.[25]

قمنا بدراسة هذه العوامل تجريبياً باستخدام بيانات الموجة الخامسة من استطلاع الباروميتر العربي، التي جُمِعت بين العامين 2018 و2019، في الوقت الذي اندلعت فيه الاحتجاجات في أنحاء المنطقة كافة، وبالتالي، نُشرَت الجيوش بدرجات متفاوتة عبر البلدان.[iii] وتشتمل البيانات على حوالي 10,000 إجابة من عينات تمثيلية على المستوى الوطني عبر تسعة بلدان. وتحظى أربعة من هذه البلدان بحكومات يقودها مدنيون (الأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس)، وشهدت خمسة منها تاريخاً حافلاً من التدخّل العسكري أو الحكم العسكري (مصر، والعراق، وليبيا، والسودان، واليمن).[iv] ويسمح لنا ذلك بدراسة اختلاف دوافع الثقة في القوات المسلّحة في ظل الحكم العسكري مقابل الحكم المدني.

> يميل المحافظون – الذين يخضعون للدولة بصرف النظر عن آرائهم السياسية – إلى الثقة في الجيش أكثر من غيرهم، ربما لأنّهم يعتبرون الجيش رمزاً للتقليدية.

ما الذي يدفع الشعوب إلى الثقة في الجيش؟ تبرز السلامة الشخصية كمحرك رئيسي. أكثر من يثق في الجيش هم الأفراد الذين يشعرون بأنّ سلامتهم الشخصية وسلامة أسرهم مضمونة. ويشير ذلك إلى أنّ الشعوب قد تعتبر الجيش معقلاً للاستقرار والنظام يمكن اللجوء إليه في أوقات الاضطرابات. ففي بلدان مثل الأردن أو المغرب، حيث تطبَّق تدابير سلامة صارمة، قد يعزو الناس هذا النجاح إلى الدور الذي يؤدّيه الجيش في الحفاظ على الأمن. وفي البلدان الأقل استقراراً مثل ليبيا أو السودان، حيث ساهمت الأعمال العسكرية في إحداث الفوضى، تُعتبر المؤسّسة العسكرية رغم ذلك ضمانة ضد انعدام الأمن ومدافعاً عن دولة هشة.

وتؤدّي الإيديولوجية أيضاً دوراً. يميل المحافظون – الذين يخضعون للدولة بصرف النظر عن آرائهم السياسية – إلى الثقة في الجيش أكثر من غيرهم، ربما لأنّهم يعتبرون الجيش رمزاً للتقليدية. كذلك، يحظى الجيش، على الرغم من تاريخه المثير للجدل، بالثقة بين مؤيّدي الديمقراطية، ويتحدّى الافتراضات التقليدية حول مدى توافقه مع الحكم الديمقراطي.[v] يقدّم تقسيم البيانات بحسب نوع النظام تفصيلاً تحذيرياً يجدر أخذه في الاعتبار: تظهر البيانات الواردة من البلدان ذات الأنظمة بقيادة مدنية العلاقة الإيجابية بين دعم الديمقراطية والثقة في الجيش. أمّا في البلدان التي تتمتّع بتاريخ من الحكم العسكري أو تدخّل الجيش، فيظهر عدد من الأدلّة التي تبيّن نتيجة عكسية: يميل مؤيّدو الديمقراطية إلى الثقة بشكل أقل في الجيش، ما يعكس ربما تضاؤل الممارسات الديمقراطية في ظل الحكم العسكري الممتد.

وتنعكس كذلك الثقة في المؤسّسات السياسية – التي تُقاس من خلال وجهات النظر حول الحكومات أو البرلمانات – بشكل إيجابي على الثقة في الجيش. بشكل عام، أولئك الذين يثقون في المؤسسات السياسية يثقون على الأرجح بالقوات المسلّحة. ومع ذلك، عندما نأخذ في الاعتبار نوع النظام، نلاحظ تغييراً. وعلى وجه التحديد، قد يضع الأفراد في الأنظمة التي يقودها مدنيون والذين لا يثقون بالمؤسسات السياسية ثقة أكبر في الجيش. وقد يُعزى ذلك إلى أنّه في البيئات التي ينظر فيها المواطنون إلى المؤسسات السياسية بشكل سلبي، فهم في المقابل ينظرون إلى الجيش باعتباره رمزاً للأداء الفعّال. وهذا ما يفسّر مستويات الثقة المرتفعة بشكل لافت في الجيش في دول مثل الأردن وتونس ولبنان (الرسم البياني 3) والاختلاف الكبير في مستويات الثقة في الجيش وفي المؤسسات السياسية المتعدّدة في هذه البلدان (الرسم البياني 4). ومن ناحية أخرى، ففي البلدان التي شهدت تاريخاً من التدخل أو الحكم العسكري، تترافق الثقة في المؤسسات السياسية مع الثقة في المؤسسة العسكرية. وقد يكون ذلك بسبب تدخّل الجيش في المجال السياسي الذي يُعتبر قريباً من المؤسسات السياسية أو مسيطراً عليها.

ومن المثير للاهتمام أنّ الأفراد ذوي الدخل المرتفع هم أقل احتمالاً للثقة في الجيش، إذ قد يخشون التجاوزات الاقتصادية التي يقوم بها الجيش. وهذا هو الحال في دول مثل الجزائر ومصر، حيث تهيمن النخب العسكرية على قطاعات معيّنة أو تستغلّ العلاقات مع الحزب الحاكم للحصول على معاملة تفضيلية على حساب القطاع الخاص. بالمقابل، قد تنبع الثقة في صفوف الطبقات الاجتماعية الدنيا من الدور الذي تؤدّيه القوات المسلّحة باعتبارها مصدر هام للتوظيف[28] خاصة في البلدان التي تقودها المؤسّسة العسكرية، بالإضافة إلى التمثيل العالي لهذه الطبقات في عديدها.

وأخيراً، يتوقّع التوجّه الإسلامي – الذي يُقاس بآراء الناس حول دور رجال الدين في السياسة أو دور الشريعة في الأنظمة القانونية –ثقةً أقلّ في الجيش. وتتوافق هذه النتيجة مع التوقّعات بأنّ أنصار الإسلاميين ربّما يشعرون بعدم الثقة تجاه

iii. نقوم تحديداً بنشر نماذج إحصائية متعدّدة المتغيرات لتقييم دوافع الثقة في المؤسسة العسكرية. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة أبو الزهور وروبنز ويوسف، "ما الذي يحفّز ثقة الشعوب في الجيش؟"

iv. يسمح لنا تقسيم هذه البيانات بحسب نوع النظام بملاحظة اختلاف العلاقة بين المتغيّرات التي ندرسها والثقة في القوات المسلّحة في الأنظمة التي يقودها الجيش عن الأنظمة التي يقودها مدنيون.

v. بحسب هذه النقاشات، قد تضفي الثقة الشرعية على التدخلات، وتوسّع صلاحيات الجيش، وتعزّز ثقافة الاحترام للجيش. ويؤكّد هذا السرد أنّ النزعة العسكرية لا تؤدّي إلى الديمقراطية. يرجى مراجعة: Tanel Demirel, "Soldiers and Civilians: The Dilemma of Turkish Democracy"، دراسات الشرق الأوسط 40، رقم. 1 (يناير 2004): 127-150، https://www.jstor.org/stable/4289890.

الجيش بسبب دوره في قمع الإسلاميين في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدءاً من مصر في العام 2013 وصولاً إلى الجزائر في العام 1992 وسوريا في العام 1982.[29]

وبشكل عام، ترسم النتائج التي توصّلنا إليها صورةً عامة للدوافع وراء الثقة المتزايدة في القوات المسلّحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويستمدّ الجيش الدعم من الشرائح المحافظة والطبقات الاجتماعية الدنيا، التي فقدت

> وعلى الرغم من دور القوات المسلّحة المعقّد والمقلق في الحكم، فإنّه يحظى بمستوى من الثقة العامة يتحدّى الحكمة التقليدية ويضطرنا إلى إعادة تقييم فهمنا للعلاقات المعاصرة بين الجيش والمجتمع.

الثقة في البرلمانات والحكومات والتي تعتبر المؤسّسة حصناً ضد انعدام الأمن وعدم الاستقرار. وبالإضافة إلى تراجع الثقة في الديمقراطية باعتبارها أفضل نظام للحكم والاستعداد لتمكين سلطة تنفيذية قوية، تسلّط الثقة الكبيرة في الجيش الضوء على إجهاد أوسع تجاه الحكم وخيبة الأمل في النظام السياسي.[30]

مستقبل علاقة الشعوب والمؤسسة العسكرية

لقد تأثّرت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعمق على مدى عقود طويلة بتدخّل المؤسّسة العسكرية في السياسة وسوء إدارتها للاقتصاد، بالإضافة إلى اعتراضها التحوّلات، والانقلابات التي قادتها. ومع ذلك، تحتفظ الجيوش بمكانتها الإيجابية بين عامة الشعب في أغلب البلدان، حتى في خضم الاضطرابات السياسية والخلافات الاجتماعية، وتحديداً بين المواطنين الذين يهتمّون بالسلامة، ومحافظين سياسياً، وبشكلٍ لافت يدعمون الديمقراطية. فماذا يخبرنا ذلك إذاً عن المشهد الاجتماعي والسياسي الأوسع في المنطقة؟

تنطوي الثقة العالية في القوات المسلّحة على آثار مجتمعية واضحة، وتشكّل اختباراً حقيقياً للمشاعر العامة. فهي تعكس خيبة الأمل العامة في الجهات الفاعلة والمؤسسات السياسية، ما يشير إلى إجهاد تجاه الحوكمة. وفي الوقت عينه، يُنظر إلى الجيش على أنّه قوة لتحقيق الاستقرار، ما يعكس المشاعر العامة التي تبحث عن حبل نجاة في أوقات الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالتالي، تشير الثقة العالية في الجيش إلى الفشل المؤسّسي، كما تدلّ على الحاجة الراسخة إلى الاستقرار.

بالتالي، تشير هذه الظاهرة إلى توجّهات أوسع نطاقاً – خيبة الأمل من العمليات السياسية، وتدهور العقود الاجتماعية، والتوق إلى الاستقرار. وتشكّل هذه الاتّجاهات الأنماط السياسية، وتؤثّر في نتائجها، وتساهم في تحديد الهويات الوطنية. باختصار، تتشابك مسألة الثقة في الجيش مع المسار المستقبلي للمعايير والمؤسسات الديمقراطية، سواء في داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو خارجها. والأهم من ذلك، لا تقتصر الثقة العالية في الجيش على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب، بل تعكس توجّهاً عالمياً.[31] فعبر الديمقراطيات والديكتاتوريات، في كلّ من الاقتصادات الغنية والمتعثّرة، تتفوّق القوات المسلّحة على المؤسّسات الوطنية الأخرى. والأمر سيّان حتى في الدول ذات الجيوش المعروفة بتاريخها العنيف.

وفي أفريقيا، حيث شهدت دولها أكبر عدد من الانقلابات في التاريخ الحديث، حصلت ستة انقلابات ناجحة منذ العام 2020، ويستمر القتال بين الفصائل المسلّحة في السودان ومالي.[32] وأعرب ما يقرب من 62 في المئة من الشعب الأفريقي، في المتوسط، عن ثقة كبيرة في قواته المسلّحة في العام 2022.[33] وقادت جيوش أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عبر التاريخ أنظمة قمعية وتدخّلت في العمليات السياسية. ونشهد اليوم عودة للجيش إلى السياسة، بناء على طلب القادة المدنيين في أغلب الاحيان. وحصدت القوات المسلّحة ثقة 54 في المئة من المواطنين الذين شملهم الاستطلاع في العام 2023، وهي نسبة أكبر من أي مؤسّسة وطنية أخرى.[34]

كيف يمكننا استخدام نتائج الاستطلاعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لرسم إستراتيجيات من شأنها أن تعزّز المعايير الديمقراطية وتحسّن العلاقات العسكرية والمجتمعية في مناطق أخرى؟ تثير الثقة التي يوليها الكثيرون في القوات المسلّحة تساؤلات حول ما يطلبه المواطنون من مؤسسات الدولة. وخلافاً للمؤسسات السياسية، تعتبر الشعوب الجيش مؤسّسة مرنة، وتضع بين يديها مسؤولية كبرى تتمثّل في توفير الأمن والدفاع عن الاستقرار. ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى مستقبل العلاقات العسكرية المجتمعية في هذه المناطق؟ قد يشير استمرار الثقة العالية إلى تحوّل في الثقافة السياسية، حيث لا يقتصر دور الجيش في المجتمع على توفير الأمن فحسب.

وفيما شكّلت الجيوش في هذه المناطق عناصر فاعلة في قلب الأنظمة السياسية أو الحفاظ عليها، تشير الثقة التي تحظى بها من المواطنين إلى ديناميات اجتماعية أوسع. وعلى الرغم من دور القوات المسلّحة المعقّد والمقلق في الحكم، فإنّه يحظى بمستوى من الثقة العامة يتحدّى الحكمة التقليدية ويضطرنا إلى إعادة تقييم فهمنا للعلاقات المعاصرة بين الجيش والمجتمع. وقد يشكّل ذلك مؤشّراً على نماذج الحكم المستقبلية والتوقعات المجتمعية، ويشير إلى حاجة الجهات السياسية الفاعلة إلى النظر في مكانة الجيش في الحكم الديمقراطي بجدية أكبر، وربما زيادة آليات الرقابة المدنية.

في الوقت الحالي، ومع احتداد الأزمة في السودان، واستمرار حكم المجالس العسكرية التي استولت على السلطة مؤخّراً في دول الساحل، تتّجه كل الأنظار نحو الجيش، في تذكير واضح بنفوذه الراسخ ودوره الكبير كقوة لتحقيق الاستقرار وحافز محتمل للتغيير.[35]

الهوامش

1. Arab Barometer, "Arab Barometer Wave VII: October 2021 – July 2022," accessed March 2024, https://www.arabbarometer.org/surveys/arab-barometer-wave-vii/.
2. Zoltan Barany, "Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military," *Journal of Democracy* 22, no. 4 (October 2011): 24–35, https://doi.org/10.1353/jod.2011.0069.
3. Marwan Kabalan, "In the Middle East, a New Military Crescent Is in the Making," *Aljazeera*, April 29, 2019, https://www.aljazeera.com/opinions/2019/4/29/in-the-middle-east-a-new-military-crescent-is-in-the-making; Philip Ewing, "Arab Military Surge Carries Risks," *Politico*, July 4, 2015, https://www.politico.com/story/2015/04/us-hails-strong-arab-role-but-risks-loom-116741.
4. Yasmina Abouzzohour and Tarik M. Yousef, "What Drives Public Trust in the Military in Non-Democracies: Evidence from Libya (2014–2019)," *The Journal of North African Studies* 28, no. 6 (2023): 1373–1401, https://doi.org/10.1080/13629387.2023.2203469; Richard Goedegebuur, "Clandestine Power Legitimised: Explaining Trust in the Algerian Armed Forces," Master' s Thesis, Lund University, 2019, http://lup.lub.lu.se/student-papers/record/8995073; Nicholas J. Lotito, "Public Trust in Arab Armies," *Sada* (blog), Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Program, October 30, 2018, https://carnegieendowment.org/sada/77610; Holger Albrecht, Michael Bufano, and Kevin Koehler, "Role Model or Role Expansion? Popular Perceptions of the Military in Tunisia," *Political Research Quarterly* 75, no. 2 (2022): 321–337, https://doi.org/10.1177/10659129211001451.
5. Human Rights Watch, *World Report 2012: Syria*, (New York City: Human Rights Watch, 2012), https://www.hrw.org/world-report/2012/country-chapters/syria.
6. Hilary Matfess, "The Rapid Support Forces and the Escalation of Violence in Sudan," The Armed Conflict Location & Event Data Project (ACLED), July 2, 2019, https://acleddata.com/2019/07/02/the-rapid-support-forces-and-the-escalation-of-violence-in-sudan/.
7. Human Rights Watch, *Endless Torment: The 1991 Uprising in Iraq and Its Aftermath*, (New York City: Human Rights Watch, 1992), https://www.hrw.org/reports/1992/Iraq926.htm.
8. Cline Center for Advanced Social Research, "Coup d'État Project," December 15, 2022, https://clinecenter.illinois.edu/project/research-themes/democracy-and-development/coup-detat-project.
9. "On This Day: September 7," *BBC*, accessed March 14, 2024, http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/september/7/newsid_3074000/3074069.stm; Richard Kreitner and The Almanac, "March 8, 1963: The Ba'ath Party Seizes Power in Syria," *The Nation*, March 8, 2015, https://www.thenation.com/article/archive/march-8-1963-baath-party-seizes-power-syria/; "On This Day: September 1," *BBC*, accessed March 14, 2024, http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/september/1/newsid_3911000/3911587.stm.
10. Gashaw Ayferam, "Sudan's Conflict in the Shadow of Coups and Military Rule," *Sada* (blog), Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Program, August 17, 2023, https://carnegieendowment.org/sada/2023/08/sudans-conflict-in-the-shadow-of-coups-and-military-rule.
11. Yasmina Abouzzohour, "How Do Liberalized Autocracies Repress Dissent? Evidence from Morocco," *The Middle East Journal* 75, no. 2 (Summer 2021): 264–284, https://www.muse.jhu.edu/article/800103.
12. Abouzzohour and Yousef, "What Drives Public Trust."
13. Cline Center for Advanced Social Research, "Coup d'État Project."
14. Agence France-Presse (AFP), "Timeline: Sudan Unrest Post 2021 Coup," Voice of America, April 15, 2023, https://www.voaafrica.com/a/timeline-sudan-unrest-post-2021/7051889.html.
15. Adam Nossiter, "Military's Preferred Candidate Named Winner in Algeria Election," *The New York Times*, December 13, 2019, https://www.nytimes.com/2019/12/13/world/africa/algeria-election-protest.html.
16. "A Short Examination of the Causes of the 1992 Algerian Civil War," *The Yale Review of International Studies*, November 12, 2017, https://yris.yira.org/column/a-short-examination-of-the-causes-of-the-1992-algerian-civil-war/.
17. David D. Kirkpatrick, "Army Ousts Egypt's President; Morsi is Taken into Military Custody," *The New York Times*, July 3, 2013, https://www.nytimes.com/2013/07/04/world/middleeast/egypt.html.
18. Oliver Cover, Tehmina Abbas, Leah Wawro, and Anne-Christine Wegener, *Government Defence Anti-Corruption Index* 2013, Defence and Security Programme Report, (London: Transparency International UK, 2013), https://transparencyschool.org/wp-content/uploads/GI-main-report.pdf.
19. Yezid Sayigh, *Praetorian Spearhead: The Military Role in the Evolution of Egypt's State Capitalism* 3.0, LSE Middle East Centre Paper Series 43, (London: LSE Middle East Centre, January 2021), https://eprints.lse.ac.uk/108516/2/PraetorianSpearhead.pdf.
20. Belkacem Elguettaa, "The Military's Political Role in the New Algeria," in *Politics of Military Authoritarianism in North Africa*, eds. Yezid Sayigh and with Nathan Toronto (Beirut, Lebanon: Carnegie Middle East Center, March 17, 2021), https://carnegieendowment.org/research/2021/03/politics-of-military-authoritarianism-in-north-africa?lang=en.
21. Tim Eaton, *Libya's War Economy: Predation, Profiteering and State Weakness*, Research Paper, (London: Chatham House, The Royal Institute for International Affairs, April 2018), https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2018-04-12-libyas-war-economy-eaton-final.pdf.
22. Arab Barometer Surveys, "AB Waves II, III, IV, V, VI, and VII," accessed March 5, 2024, https://www.arabbarometer.org/survey-data/#surveys-grid.
23. Abouzzohour and Yousef, "What Drives Public Trust."
24. Arab Barometer Surveys, "AB Waves II, III, IV, V, and VII."
25. Arab Barometer, "Arab Barometer Wave V: 2018–2019," accessed March 5, 2024, https://www.arabbarometer.org/surveys/arab-barometer-wave-v/.
26. Marjan Malešič and Maja Garb, "Public Trust in the Military from Global, Regional and National Perspectives," in *Handbook of the Sociology of the Military*, eds. Giuseppe Caforio and Marina Nuciari (Cham, Switzerland: Springer, 2018), 145–159, https://doi.org/10.1007/978-3-319-71602-2_8; Zeki Sarigil, "Deconstructing the Turkish Military's Popularity," *Armed Forces & Society 35*, no. 4 (July 2009): 709–727, https://www.jstor.org/stable/48608935; Zeki Sarigil, "Public Opinion and Attitude Toward the Military and Democratic Consolidation in Turkey," *Armed Forces & Society 41*, no. 2 (November2015): 282–306, https://doi.org/10.1177/0095327X13504573; Carlos Solar, "Trust in the Military in Post-Authoritarian Societies,"

Current Sociology 70, no. 3 (May 2022): 317–337, https://doi.org/10.1177/0011392120969769; Philippe Droz-Vincent, *Military Politics of the Contemporary Arab World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), https://doi.org/10.1017/9781108769839; Albrecht, Bufano, and Koehler, "Role Model or Role Expansion?"; Marc J. Hetherington, "The Political Relevance of Political Trust," *American Political Science Review 92*, no. 4 (December 1998): 791–808, https://doi.org/10.2307/2586304; Samuel P. Huntington, The Soldier and the State: *The Theory and Politics of Civil–Military Relations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957).

27. Goedegebuur, "Clandestine Power Legitimised"; Ted Goertzel, "Public Opinion Concerning Military Spending in the United States: 1937–1985," *Journal of Political & Military Sociology* 15, no. 1 (Spring 1987): 61–72, www.jstor.org/stable/45371757; Hetherington, "The Political Relevance of Political Trust"; John Hudson, "Institutional Trust and Subjective Well-Being across the EU," *Kyklos* 59, no. 1 (February 2006): 43–62, https://doi.org/10.1111/j.1467-6435.2006.00319.x; Huntington, *The Soldier and the State*; Malešič and Garb, "Public Trust in the Military"; David L. Leal, "American Public Opinion toward the Military: Differences by Race, Gender, and Class?," *Armed Forces & Society* 32, no. 1 (2005): 123–138, https://doi.org/10.1177/0095327X05278168.
28. For more on public perception of the military as an employer, see Marzena Piotrowska-Trybull, Stanisław Sirko, and Ludmila Aleksejeva, "Public Employer in the Labor Market – the Armed Forces in Public Perception," *Journal of Security and Sustainability Issues* 13, no. 1 (January 2024): 345–361, https://doi.org/10.47459/jssi.2023.13.36.
29. Kirkpatrick, "Army Ousts Egypt's President"; "Algeria: Democracy Betrayed," *The New York Times*, January 14, 1992, https://www.nytimes.com/1992/01/14/opinion/algeria-democracy-betrayed.html; Dara Conduit, "The Syrian Muslim Brotherhood and the Spectacle of Hama," *Middle East Journal* 70, no. 2 (Spring 2016): 211–226, https://www.jstor.org/stable/26427399.
30. Michael Robbins, *Democracy in the Middle East and North Africa*, Governance Report, (Princeton, NJ: Arab Barometer, 2022), https://www.arabbarometer.org/wp-content/uploads/ABVII_Governance_Report-EN-1.pdf.
31. Statista Research Department, "Trust in Members of the Armed Forces Worldwide as of 2022, by Country," November 22, 2022, https://www.statista.com/statistics/1274274/trust-in-members-of-the-armed-forces-worldwide-by-country/#statisticContainer.
32. Bate Felix, "Niger Coup: List of Recent Military Takeovers in West and Central Africa," *Reuters*, July 27, 2023, https://www.reuters.com/world/africa/recent-coups-west-central-africa-2023-07-26/; "Sudan Situation Report," United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), February 23, 2024, https://reports.unocha.org/en/country/sudan/card/4ZEQj3CyQ8/; AFP, "Fighting Resumes in Mali Between Army and Rebel Groups in Key Northern Area," *France 24*, November 12, 2023, https://www.france24.com/en/africa/20231112-fighting-resumes-in-mali-between-army-and-rebel-groups-in-key-northern-area.
33. Cline Center, "Coup d'État Project," AfroBarometer, "Merged Round 8 data (34 countries) (2022)," March 9, 2023, https://www.afrobarometer.org/survey-resource/merged-round-8-data-34-countries-2022/.
34. Noam Lupu, Mariana Rodríguez, Carole J. Wilson, and Elizabeth J. Zechmeister, *Pulse of Democracy* (Nashville, United States: Latin American Public Opinion Project (LAPOP), 2023), 44-45, https://www.vanderbilt.edu/lapop/ab2023/AB2023-Pulse-of-Democracy-final-20231127.pdf.
35. Sam Mednick, "Niger's Junta Gains the Upper Hand Over the Regional Bloc Threatening Military Force, Analysts Say," *Associated Press*, August 13, 2023, https://apnews.com/article/niger-coup-west-africa-military-jihadis-57900b121d1fa1499354ed21aca994d1.

نبذة عن المؤلّفَين

ياسمينة أبو الزهور هي زميلة غير مقيمة في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية وزميلة ومحاضرة في جامعة برينستون. وكانت قبل ذلك زميلة أبحاث ما بعد الدكتوراه في مبادرة الشرق الأوسط بجامعة هارفارد. هي متخصّصة في العلاقات العسكرية والعلاقات بين الدولة والمجتمع. تركّز بحوث أبو الزهور على ثقة الشعوب في الجيش والرأي العام وسلوك الأنظمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

طارق م. يوسف هو زميل أوّل ومدير مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. شملت حياته المهنية العالم الأكاديمي ومراكز البحوث في كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية. ويتضمّن انخراطه في عالم السياسات العامة عمله في قسم الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، وقسم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، بالإضافة إلى مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة.

يودّ المؤلّفَان أن يشكرا المراجعون على تعليقاتهم القيّمة والزملاء في قسمَي البحوث والتواصل والإعلام على دعمهم في تحرير هذه الورقة وترجمتها وإصدارها.

نبذة عن مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسسة مستقلّة غير ربحيّة تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية الدوحة مقرّاً لها. يُجري المجلس بحوثاً بشأن السياسات ويعقد الاجتماعات وجلسات الحوار وينخرط مع الجهات الفاعلة في السياسات حول القضايا الجيوسياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدّي المجلس دور صلة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباقي العالم، ويقدّم مقاربات إقليميّة للقضايا والسياسات العالمية ويؤسّس شراكات مع مراكز بحوث ومنظّمات تنموية في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم.

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
برج المانع، الطابق الثالث، الشارع 850،
المنطقة 60، الدوحة، قطر
www.mecouncil.org